مقرّر النّحو (٤)

د. محمد بن حبيب الترجمي

١٤٤٤هـ

المحتويات

باب الاختصاص ٣
أنواع الاسم المخصوص أو المختص: ٣
إعراب الاسم المخصوص: ٤
الفرق بين الاختصاص والنداء: ٤
باب التّحذير والإغراء ٦
حالات الإغراء والتّحذير: ٦
باب أسماء الأفعال ٩
أقسام أسماء الأفعال باعتبار الدلالة على الأفعال (الزمن) ٩
أقسام أسماء الأفعال من حيث القياس والسّماع: ١٠
أقسام أسماء الأفعال من حيث أصلها: ١٠
عمل أسماء الأفعال: ١١
الفرق بين الفعل واسم الفعل: ١٢
باب ما لا ينصرف (الممنوع من الصّرف) ١٣
تعريف الممنوع من الصّرف: ١٤
الحكم الإعرابي للمنوع من الصرف ١٤
الأسباب المانعة من الصّرف (أنواع الممنوع من الصّرف) ١٥
أولاً: الممنوع من الصّرف لعلّة تقوم مقام علتين ١٥
ثانيًا: الممنوع من الصرف لعلتين ١٦
أ- الممنوع من الصرف لعلة الوصفيّة مع علة أخرى ١٦
ب-الممنوع من الصرف لعلة العلميّة مع علة أخرى ١٨
باب إعراب الفعل ٢٣
أولا: الفعل المضارع المرفوع: ٢٣
ثانياً: الفعل المضارع المنصوب: ٢٤
ثالثاً: الفعل المضارع المجزوم ٢٨
أولاً: الأدوات التي تجزم فعلاً واحدًا: ٢٨
ثانيًا: الأدوات التي تجزم فعلين: ٢٨
باب العدد ٣١
أحكام العدد ٣١
صياغة العدد على وزن فاعل، وأحكامه: ٣٣
المراجع: ٣٦

❁ باب الاختصاص ❁

يقول ابن مالك:

الاختصـــاصُ كنـــداءٍ دون "يـــا" كـــ"أيها الفـــتى" بـــإثر "ارجونيـــا"
وقـــد يُـــرى ذا دون "أيٍّ" تِلْـــوَ "أل" كمثـــل "نحـــن العُـــرْبَ أسـخى مـــن بـــذل"

تعريف الاختصاص:

- لغةً: مصدر اختصصته بكذا، أي: خَصصتُه به، وقصرتُه عليه.
- اصطلاحًا: اسم ظاهر منصوب بفعل محذوف وجوبًا، تقديره: (أعني) أو (أخصّ) يُفسر ويوضح ضميرًا قبله.

وقد يقع ذلك الاسم بعد ضمير متكلّم غالباً، نحو: نحن المسلمين موحّدون، أو يقع بعد ضمير مخاطب، وذلك نادر، نحو: أنت الطالبَ كريمٌ.

أنواع الاسم المخصوص أو المختص:

للاسم المخصوص أربعة أنواع، هي:

١- أن يكون الاسم المختص (أيّ) أو (أيّة) يليهما اسم معرّف بـ(أَلْ)، نحو: (أنا أيّها العبد فقيرٌ إلى عفو الله)، (أنا أيّتها الطّالبة مُجّدة).

٢- أن يكون معرفًا بـ(أَلْ) نحو: (نحن المسلمين موحدوّن)، (نحن العربَ أسخى الناس)؛ فهو منصوب بفعل مضمر، والتقدير: أخصُّ المسلمين، وأخصّ العرب.

٣- أن يكون مضافًا نحو حديث: (نحن معاشرَ الأنبياء لا نُورَث)، ويجوز: (نحن طلابَ الشريعةِ مجتهدون).

٤- - أن يكون عَلَماً، وهو قليل نادر، نحو: (أنا زيدًا كريمٌ).

إعراب الاسم المخصوص:

في نحو قولك:(نحن العربَ كرماء): العرب: اسم منصوب على الاختصاص بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا تقديره: (أخصُّ) أو (أعني) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

أو تقول: مفعول به منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوبًا تقديره: (أخص) أو (أعني).

(أنا أفعل كذا أيها الرجل)، أي: أسلوب اختصاص مبني على الضم في محل نصب بالفتحة المقدرة، وهو مضاف، والهاء: في محل جر مضاف إليه.

- **العامل فيه:**

فعل محذوفٌ أو مضمرٌ وجوبًا تقديره: (أخصُّ) أو (أعني).

الفرق بين الاختصاص والنداء:

أوجه الاتفاق والمشابهة:

١- أنّ الاسم المخصوص والمنادى منصوبان بعاملٍ محذوفٍ وجوبًا.

٢- أنّ كلاً منهما قد يكون بـ (أيّ) أو (أيّة) مبنيّين على الضمّ في محل النّصب.

لذا قال ابن عقيل عن أوجه المشابهة: (الاختصاص يشبه النداء لفظًا).

أي: في الصورة اللفظية فقط، مع أن معنى الاختصاص خبر، ومعنى النداء إنشاء.

أوجه الاختلاف، كثيرة منها:

١- أنّ الاسم المخصوص لا يستعمل معه حرف النداء، أمّا المنادى فلا بد من أن يكون بحرف النداء ظاهرًا أو مقدّرًا.

٢- أنّ المخصوص لابد أن يسبق بشيء، أي: يكون في أثناء الكلام أوسطه أو آخره) أما النداء ففي أول الكلام.

٣- أنّ الاسم المخصوص من أنواعه مصاحبة الألف واللام، أما المنادى فلا يكون بـ (أَلْ).

٤- أنّ المخصوص يقلّ في العَلم، ويمتنع في النّكرة، أما المنادى فيكون علمًا ونكرة ومعرفة.

٥- أنّ الاختصاص خبر، والنداء إنشاء.

٦- أنّه ينتصب مع كونه مفردًا، نحو: (بك اللهَ نرجو الفضل).

❁ باب التّحذير والإغراء ❁

يقول ابن مالك:

إيـــاك والشـــرَّ ونحـــوَه نَصَـــبْ مُحـــذِّرٌ بمـــا اســـتِتارُه وَجـــبْ
ودون عطـفٍ ذا لإيـا انسـب ومـا ســـواه سَـــتْرُ فِعلِـــه لـــن يَلزمـــا
إلا مـــع العطـــف أو التكـــرار كـ "الضـيغمَ الضـيغمَ يـاذا السـارى"

ما معناهما؟

التحذير: تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه.

الإغراء: أَمْرُ المخاطب بلزوم ما يحمد به.

حالات الإغراء والتّحذير:

إنّ أسلوبي الإغراء والتحذير لهما طريقة معيّنة لبناء الجملة، ولعل هذا البناء هو الذي يساعد القارئ على تمييزهما عن غيرهما من الأساليب النحوية، فعند الإغراء بفضيلة الصّدق -مثلاً- يُقال: (الصّدقَ الصّدقَ فإنّه أنجى)؛ وعند التحذير من الكذب -مثلاً- يقال: (الكذبَ الكذبَ فإنه مهلكة). فتأتي اللفظة التي يُقصد الإغراء بها، والحث عليها؛ أو يُقصد التحذير منها والابتعاد عنها في صدر الجملة.

وهذه اللفظة تُعرب: مفعولًا به منصوبًا لفعل محذوف وجوبًا تقديره: (الزم) في أسلوب الإغراء، و(احذر) في أسلوب التحذير.

ولأسلوب الإغراء والتحذير حالاتٌ عدة يأتي بها، وهي:

١- تكرار اللفظة دون عطف؛ فقد تأتي اللفظة في صدر جملة أسلوب (الإغراء والتحذير) مكرّرة مرتين؛ دون الفصل بينهما بحرف عطف، فتكون الأولى: مفعولًا به، والثانية: توكيدًا لفظيًا، مثل قولهم: (الغِشّ الغشّ يا طلاّبَ العلم).

٢- تكرار اللفظة باستخدام حرف العطف، ويتم فيه (الإغراء أو التحذير) من أمرين في الجملة نفسها، وتُعرب الكلمة الأولى مفعولًا به، والثانية اسمًا معطوفًا، مثل قولهم: (الصّدقَ والأمانةَ أيّها الناس).

٣- التحذير باستخدام (إياك)، وهذه الحالة مختصة بالتحذير فقط دون الإغراء، وفيها تأتي إياك في صدر الجملة وتكون في محل نصب مفعول به لفعل محذوف، مثل قولهم: (إيّاك والغشَّ في الامتحان).

أمثلة توضيحيّة على الإغراء والتحذير

فيما يأتي بعض الشّواهد التي أجمع الدارسون في أغلب الكتب على أنها تابعة لأسلوب الأغراء والتحذير، وهي كما يلي:

✓ **قول الله تعالى:** ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ١٣﴾

فكلمة ناقة هي: اسم منصوب، وفي الإعراب هي: مفعول به منصوب لفعل محذوف وجوبًا تقديره: احذروا، ففي هذه الآية أسلوب تحذير.

✓ **قول أبي العتاهية:**

إِيّـاكَ وَا لبَغىَ وَا لبُـهتـانَ وَا لـغيبَـة وَالـشَكّ وَالـشّـــــركَ وَالطُغيانَ وَالريبَة

فلفظة: (إياك) في البيت السابق تدل على التحذير، وهي: ضمير نصب منفصل مبني في محل نصب مفعول به لفعل محذوف وجوبًا تقديره: أُحذّر.

✓ **قولهم**: النزاهةَ والإخلاصَ **في العمل يا أيها المسؤول.**

فلفظتا: (النزاهة والإخلاص) هما اللتان دلتا على أن الجملة فيها أسلوب إغراء وحث على الالتزام بهذه الصفات الحميدة، والأولى: مفعول به منصوب، الثانية: معطوفة عليها.

❁ باب أسماء الأفعال ❁

يقول ابن مالك:

ما ناب عـن فعـل كـ"شتان" و"صـه" هــو اســم فعــل وكــذا "أوّه" و"مــه"
ومـا بمعـنى افعـل كـ "آمـين" كـثر وغــيره كـــ "ويْ، وهيهـــات" نـــزر

تعريفها :

هي: ألفاظٌ تقوم مقام الأفعال في الدّلالة على معناها، وفي عملها.

وقيل: **اسم الفعل هو**: ما ناب عن الفعل معنىً وعملاً، ولم يتأثر بالعوامل.

نحو: (هيهاتَ): اسم ناب عن الفعل الماضي (بَعُدَ)، فتقول: هيهات زيدٌ أي: بَعُدَ زيدٌ.

ونحو: (صَهْ): اسم ناب عن فعل الأمر (اسكُتْ)، فتقول: صَهْ يا زيد، أي: اسكُتْ.

ونحو: (أوّهْ): اسم ناب عن الفعل المضارع (أتوجّعُ)، فتقول: أوّهْ من الألم، أي: أتوجّعُ منه.

أقسام أسماء الأفعال باعتبار الدلالة على الأفعال (الزمن)

تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١) **اسم فعل الأمر**، وهو كثيرٌ فيها، ومن أمثلته: (مَهْ) بمعنى: انكفف، أو اكففْ، و (آمين) بمعنى: استجب، و (صَهْ) بمعنى: اسكُتْ، و (إيهِ) بمعنى: زدْني.

٢) **اسم فعل ماضٍ**، وهو قليل، ومن أمثلته: (هيهاتَ) بمعنى: بَعُدَ، و(شتانَ) بمعنى: افترق.

٣) **اسم فعل مضارع**، وهو قليل أيضًا، ومن أمثلته: (أوّهْ) بمعنى: أتوجّعُ و(أفٍّ) بمعنى: أتضجّر، و (وَيْ)، و (وا) و (واهًا) بمعنى: أعجبُ.

أقسام أسماء الأفعال من حيث القياس والسّماع:

تنقسم إلى قسمين:

١) **المقيس**: وهو اسم فعل الأمر الذي على وزن (فَعَالِ) من الفعل الثلاثي التام المتصّرف، نحو: (ضَرابِ) و (سَمَاعِ) و (كَتَابِ) و (نَزَال)، فتقول: ضَرَابِ زيدًا، بمعنى: اضربْ زيدًا، وسَمَاعِ النصِيحةَ، بمعنى: اسمع، وهكذا.

٢) **المسموع**: وهو كل ما عدا وزن (فَعَالِ) من الفعل الثلاثي التام المتصَرّف، نحو: هيهات، وصَهْ، وأوّه، وآمين، وأفٍّ.

أقسام أسماء الأفعال من حيث أصلها:

تنقسم إلى قسمين:

١) **المرتجل**: وهو: ما وضع من أول الأمر، وعند بداية الوضع اسم فعل، نحو: هيهات، وأوّهْ، وويْ، وآمين.

٢) **المنقول**: وهو ما وضع من أول الأمر في غير اسم الفعل، ثم نُقل إلى اسم الفعل، **وهو على ثلاثة أنواع:**

أ- **المنقول من الجار والمجرور**، نحو (عليك) بمعنى: الزم، فتقول:

(عليك زيدًا) بمعنى: الزم زيدًا، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾، أي: الزموا .... ونحو (إليك) بمعنى: تنحَّ أو ابتعد، فتقول: (إليك عنّي) أي: تنحّ وابتعد، وقد يكون بمعنى: خذ، فتقول: (إليك الكتابَ) أو (إليك النّبأ) أي: خذه، أو بمعنى: أمسِك، فتقول: (إليك زيدًا) أي: أمسكه .

ب- **المنقول من ظرف**، نحو: (دونك) بمعنى: خُذ، فتقول: (دونك زيدًا) أي: خُذْهُ، ونحو: (مكانكَ) بمعنى: اثبُتْ، و (أمامكَ) بمعنى: تقدَّم، و (وراءَكَ) بمعنى: تأخّر.

ج- **المنقول من المصدر**، نحو: (رويدَ) بمعنى: أمْهِل، و (بَلْهَ) بمعنى: اترُك، فتقول: (رويدَ زيدًا)، أي: أمهل زيدًا، و(بَلْهَ زيدًا) أي: اترُكه ودَعه، وهما هنا اسما فعل؛ لأنّ ما بعدهما منصوب، ولو كان ما بعدهما مجرورًا نحو: (رويد زيدٍ)، و (بلهَ زيدٍ)؛ لكانا مصدرين في الإعراب، وليس اسمي فعل.

عمل أسماء الأفعال:

يقول ابن مالك:

وما لما ينوبُ عنه من عملْ لها وأخّرْ ما الذي فيه العملْ

- تعمل أسماء الأفعال عملَ ما تنوب عنه من الأفعال التي تقوم مقامها، فإن كان الفعل لازمًا -يرفع فاعلاً فقط- فهي كذلك، نحو: صَهْ بمعنى: اسكُتْ، وهيهاتَ زيدٌ بمعنى: بَعُدَ زيدٌ، فـ (زيد) هنا مرفوع بـ هيهاتَ، فاعل(صَهْ) ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت).

- وإن كان الفعل الذي نابت عنه متعّديًا -يرفع فاعلاً وينصبُ مفعولاً- فهي مثله أيضًا، نحو: ضَرَابِ زيدًا، بمعنى: اضرب زيدًا، فـ(الفاعل) تقديره: (أنت) و(زيداً) مفعول به.

ونحو: (دونك الكتابَ) فـ (الكتاب) مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنت)؛ لأنّ المعنى: خُذ الكتاب.

الفرق بين الفعل واسم الفعل:

يجوز أن يتقدّم معمول الفعل المتعدي عليه، فتقول: زيداً أكرمتُ، أما اسم الفعل فلا بدّ أن يتقدّم على معموله، ولا يجوز أن يتأخر عنه، فتقول: دراكِ زيداً، ولا تقول: زيداً دراكِ.

الفرق بين اسم الفعل المنون وغير المنون.

لحاقُ التنوين لـ"أسماء الأفعال" يدلّ على اسميّتها، فتقول في (صهْ): صهٍ، وفي (أفّ): أفٍّ. فيلحقها التنوين دلالة على التنكير، فما نوّن منها كان نكرةً، وما لم ينوّن كان معرفةً.

❁ باب ما لا ينصرف (الممنوع من الصّرف) ❁

يقول ابن مالك:

الصـــــــــرف تنوينٌ أتى مُبيّناً معـنى بـه يكـون الاسـم أمْكنـا

ما المقصود من الصّرف؟

الصّرف في الاصطلاح النحويّ: هو: التنوين الدَّال على معنًى يكون الاسم به أمكن، وذلك المعنى هو عدم مشابهته للحرف، والفعل، نحو: زيدٌ، ورجلٌ.

ويقصد بـ التّنوين هنا: تنوين التمكين، وليس تنوين العوض في نحو: (قاضٍ وجوارٍ)، ولا تنوين المقابلة في نحو:(مسلماتٍ)، ولا تتوين التنكير نحو: (سيبويهِ أو صَهٍ).

ومعنى (أمكن)، أي: زائدًا في التمكّن في باب الاسميّة، وفي خفَّةِ النّطق، وعدم مشابهة الفعل، أو الحرف نحو: (زيدٌ، رجلٌ، فرسٌ) وقيل معنى: (الدّال على معنى) أي: عدم مشابهته للفعل في عدم التنوين، وعدم مشابهته للحرف أيضًا.

تنبيه:

- **أقسام الاسم من حيث البناء والإعراب:**

ينقسم إلى قسمين.

١- معرب (متمكّن). ٢- مبني (غير متمكّن).

أولاً: المعرب المتمكّن: هو الأصل في الاسماء، وينقسم إلى قسمين:

أ- متمكّن أمكن (منصرف ومنوّن) مثل: زيد، رجل (ليس موضوع الدراسة هنا).

ب- متمكّن غير أمكن (غير منصرف وغير منوّن)، وهو: ما أشبه الفعلَ فمُنع من التنوين، نحو: إبراهيم، صحراء، أحمد، غضبان. (وهو ما سندرسه هنا)، ويسمى (الممنوع من الصرف)، أو (مالا ينصرف).

ثانيًا: المبني غير المتمكّن: وهو: ما أشبه الحرف، نحو: تاء الفاعل في قولك: ضربتُ (وليس هذا موضوع دراستنا).

تعريف الممنوع من الصّرف:

هو: الاسم المعرب الخالي من تنوين التّمكين، والمجرور بالفتحة نيابةً عن الكسرة، نحو: (مررت بصحراءَ)، إلا إذا اضيف أو دخلته (أل)؛ فإنه سيُجرُّ حينئذٍ بالكسرة، نحو: (مررتُ بصحراءِ المدينة)، و (مررتُ بالصّحراءِ).

علامة الاسم المنصرف:

دخول تنوين التّمكين عليه، وجرِّهِ بالكسرة دائمًا، نحو: غلام، فتقول: جاء غلامٌ، ورأيت غلامًا، ومررت بغلامٍ، وبغلامِ زيدٍ، وبالغلامِ.

علامة الاسم غير المنصرف (الممنوع من الصرف):

عدم دخول تنوين التمكين عليه، وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة، إلا عند إضافته، أو دخول (أل) عليه، فتقول: هذه صحراءُ، ورأيت صحراءَ، ومررتُ بصحراءَ. وتقول: مرت بصحراءِ المدينة، ومررتُ بالصّحراءِ.

الحكم الإعرابي للمنوع من الصرف

يرفع بالضمّة تقول: (هذه صحراءُ)، وينصب بالفتحة، نحو: (رأيت صحراءَ)، ويجرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة (مررتُ بصحراءَ).

إلا عند الإضافة، ودخول (أل) فإنه يجرُّ حينئذٍ بالكسرة نحو: (مررتُ بصحراءِ المدينة، ومررتُ بالصّحراءِ).

الأسباب المانعة من الصّرف (أنواع الممنوع من الصّرف):

- ✓ **يمنع الاسم من الصرف إذا وجد فيه علة واحدة تقوم مقام علتين، أو وجد فيه علتان من العلل التّسع، وهذه العلل يجمعها قول الناظم:**

اجمـــعْ وزِنْ عادلاً أنّـــثْ بمعرفـــةٍ ركّبْ وزِدْ عُجمـةً فالوصـفُ قـدْ كمُـلا

- ✓ **وبهذا ينقسم الممنوع من الصّرف إلى قسمين:**

أولاً: الممنوع من الصّرف لعلّة تقوم مقام علتين ، وهو قسمان:

١. ما فيه ألف تأنيث (المختوم بألف التأنيث المقصورة) نحو:(ذِكرى، رَضْوى، جَرْحَى، حُبْلى)، أو الممدودة، نحو: (صَحْرَاء، حَمْرَاء، جَرْداء).

٢. صيغة منتهى الجموع (الجمع المتناهي)، الجمع الموازن لـ (مَفَاعِل أو مَفَاعِيل)، أو ما شابههما.

وهو: كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان، نحو: (مَسَاجد، مَعَاهد، دَرَاهِم، تَجَارِب، ضَوَارِب)، أو ثلاثة أحرف، أوسطها ساكن، نحو: (مَفَاتِيْح، قَنَادِيل، مَحَارِيب).

ومنه: لفظة (سراويل)؛ لما كانت صيغته كصيغة منتهى الجموع؛ امتنع من الصرف؛ لشبهه به، وزعم بعضهم: أنه يجوز فيه الصّرف وتركه، واختار المصنّف: أنّه لا ينصرف.

ثانيًا: الممنوع من الصرف لعلتين : وينقسم إلى قسمين:

أ)- الممنوع من الصرف لعلة الوصفيّة مع علة أخرى.

ب)- الممنوع من الصرف لعلة العلميّة مع علة أخرى.

أ- الممنوع من الصرف لعلة الوصفيّة مع علة أخرى، وهو على ثلاثة أقسام:

١- **الوصفيّة مع زيادة الألف والنون**: بشرط ألا يكون المؤنث منه مختومًا بتاء التأنيث. ومن أمثلته: (غَضبَان) فتقول: هذا غَضْبَانُ، ورأيتُ غَضْبَانَ، ومررت بغَضْبَانَ (على منعه من الصّرف)، ونحو: سكران، وعطشان، فتقول: هذا سكرانُ، ورأيت سكرانَ، ومررت بسكرانَ، فتمنعه من الصرف؛ للصفة، وزيادة الألف والنون، والشّرط موجود فيه؛ لأنك لا تقول للمؤنثة: سكرانة، وإنما تقول: سكرى، وكذلك عطشان، وغضبان، فتقول: امرأة عطشى، وغضبى، ولا تقول: عطشانة، ولا غضبانة.

وإن كان مؤنثه بالتّاء نحو (سَيفَان) – بمعنى: الطويل – ومؤنثه: (سيفانة)؛ فإنه يُصرف.

٢- **الوصفيّة مع وزن (أفعل)**: ويشترط له شرطان عند منعه من الصّرف:

ألا يكون مؤنثه بالتاء، وأن تكون الصّفة أو الوصفيّة أصلية غير عارضة، ومن أمثلته: (أحمر، أخضر، أفضل، أحسن) فتقول مثلاً: هذا رجلٌ أحمرُ، ورأيت رجلاً أحمرَ ، ومررت برجلٍ أحمرَ (على منعه من الصرف).

- وإن كان مؤنّثه بالتّاء نحو: (أرمل) بمعنى: الفقير؛ فإنه يكون مصروفًا منوّنًا نحو: (مررتُ برجلٍ أرملٍ)؛ لأنك تقول في مؤنّثه: هذه امرأة أرملةٌ. أي: فقيرة.

- وإن كانت الوصفية فيه عارضةٌ وليست أصلية، نحو: (أربَع)؛ فإنه يكون أيضًا مصروفًا، فتقول: (مررت بنسوةٍ أربعٍ): لأنه في الأصل اسم للعدد، كما أنه ورد بالتاء (أربعة).

كما لا يعتدّ بعروض الاسمية فيما هو صفة في الأصل، كـ (أدهم) اسم للقيد، فإنه صفة في الأصل لشيء فيه سواد، ثم استُعمل استعمال الأسماء، فيطلق على كل قيدٍ أدهم، ومع هذا تمنعه؛ نظرًا إلى الأصل، وكذلك الألفاظ: أجدلاً للصقر، وأخيلاً لطائر، وأفعى للحية -ليست بصفات- فكان حقّها أن لا تمنع من الصرف، ولكن منعها بعضهم؛ لتخيُّل الوصف فيها، فتَخيّل في أجدل معنى: القوة ، وفي أخيل معنى: التخيّل، وفي أفعى معنى: الخبث، فمنعها؛ لوزن الفعل والصفة المتخيّلة، والكثير فيها الصرف؛ إذ لا وصفية فيها محقّقة .

٣- **الوصفيّة مع العدل، ومعنى العدل: تحويل الاسم من حالة لفظيّة إلى أخرى مع بناء المعنى الأصلي، ويكون في أسماء العدد التي على وزن (فُعَال) و (مَفْعل)**، نحو: (أُحاد، مَوْحَد، ثُناء، مَثنى، ثُلاث، مَثلث، رُباع، مَربع) من الواحد إلى العشرة على خلاف فيها، ومعنى: أُحاد وموحَد أي: واحدًا واحدًا)، ومن الشّواهد القرآنيّة على ذلك قوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾وقوله سبحانه: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾، وقولك: (جاء القوم ثُلاثَ) أي: ثلاثةً ثلاثةً.

ومّما يمنع من الصرف للوصفيّة والعدل: لفظ (أُخَر)؛ فتقول: (مررتُ بنسوةٍ أُخر)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (فعدَّةُ من أيامٍ أُخر)، وهو معدول عن آخَر.

ب- الممنوع من الصرف لعلة العلميّة مع علة أخرى.

وهو على سبعة أقسام:

١- العلميّة مع التركيب (المركب المزجي):

نحو: معدي كرب، بعلبك، فتقول: هذا معدي كربُ، ورأيت معدي كربَ، مررت بمعدي كربَ. (إذا جعلت إعرابه على الجزء الثاني).

٢- العلميّة مع زيادة الألف والنون:

نحو: غَطفَان، أصْبَهان أو إصْبَهان، مروان، عثمان، سلمان، فتقول: هذا عثمانُ، و رأيت عثمانَ، و مررت بعثمانَ (فتمنعه من الصّرف).

٣ - العلميّة مع التأنيث:

يمنع من الصّرف العلم المؤنث بالتاء مطلقًا؛ سواء كان علمًا لمؤنث، أو لمذكر (أي: مؤنث لفظي)، زائدًا على ثلاثة أحرف أو لا، أو كان مؤنثًا بلا علامة، ومن الأمثلة: فاطمة، عائشة، طلحة، حمزة، زينب، سُعاد، سَقَر، سَمَر، فتقول: هذه فاطمةُ، ورأيت فاطمةَ، ومررت بفاطمةَ.

إلا إن كان ثلاثيًا ساكن الوسط من المؤنث بلا علامة وليس أعجميًا ولا منقولاً من مذكّر نحو: (هند، ودعد) ففيه وجهان: المنع من الصّرف، أو الصّرف، والمنع أولى، فتقول: هذه هندُ، ورأيت هندَ، ومررت بهندَ. ويجوز: هذه هندٌ، ورأيت هندًا، ومررت بهندٍ.

٤ - العلميّة مع العجمة:

ويشترط لمنعه من الصّرف: أن يكون علمًا في اللسان الأعجمي، وزائداً على ثلاثة أحرف، نحو: إبراهيم، إسماعيل، إسحاق، يعقوب. فتقول: هذا إبراهيمُ، ورأيت إبراهيمَ، ومررت بإبراهيمَ.

- فإن لم يكن علمًا في اللسان الأعجمي؛ فإنك تصرفه وتنوّنه، نحو: لجام، وديباج، فتقول: هذا لجامٌ، ورأيت لجامًا، ومررت بلجامٍ.

- وإن كان على ثلاثة أحرف نحو (شتَر) - اسم لقلعة - أو ساكن الوسط، نحو: (نوح) و (هود)؛ فإنك تصرفه فتقول: هذا نوحٌ ، و رأيت نوحًا، و مررت بنوحٍ.

٥- العلميّة مع وزن الفعل:

والمراد بالوزن الذي يخص الفعل: ما لا يوجد في غيره إلا ندورًا، وذلك، كـ فَعّل وفُعِل، فلو سميت رجلاً بـ ضُرِب، أو كلّم؛ منعته من الصّرف، فتقول: هذا ضُرِبُ، أو كلّمُ، ورأيت ضُربَ، أو كلّمَ، ومررت بضُربَ، أو كلّمَ.

والمراد بمن يغلب فيه: أن يكون الوزن يوجد في الفعل كثيرًا، أو يكون فيه زيادة تدلّ على معنى في الفعل، ولا تدل على معنى في الاسم.

فالأول: كـ إِثمد، وإِصبَع، فإنّ هاتين الصيغتين يكثران في الفعل دون الاسم كـ اِضرب، واِسمَع، ونحوهما من الأمر المأخوذ من فعل ثلاثي، فلو سمّيت رجلاً بـ إثمد، وإصبع منعته من الصّرف؛ للعلمية ووزن الفعل، فتقول: هذا إثمدُ ، ورأيت إثمدَ ، ومررت بإثمدَ.

والثاني: كـ أحمد، ويزيد، فإن كلاًّ من الهمزة والياء يدل على معنى في الفعل -هو التكلم والغيبة- ولا يدل على معنىً في الاسم، فهذا الوزن غالب في الفعل، بمعنى

أنّه به أولى، فتقول: هذا أحمدُ ويزيدُ، ورأيت أحمدَ ويزيدَ، ومررت بأحمدَ ويزيدَ، فيمنع؛ للعلمية ووزن الفعل.

فإن كان الوزن غير مختص بالفعل، ولا غالبٍ فيه؛ لم يمنع من الصرف، فتقول في رجل اسمه ضَرَب: هذا ضَرَبٌ، ورأيت ضربًا، ومررت بضَرَبٍ؛ لأنّ هذا الوزن يوجد في الاسم،كـ حجر ، وفي الفعل ،كـ ضرب. وهو على أنواع، ومن أمثلته: شَمّر، أحمد، تغلِب، يحيي، يَنبُع، يزيد (أعلامًا).

ومن الأمثلة كذلك: لو سمَيّت بـ (ضُرب، انطلق، كَلّم، إثمِد، إصبَع)، فتقول: هذا أحمدُ، ورأيت أحمدَ، ومررت بأحمدَ، وهذا ضُرِبُ، ورأيت ضُرِبَ، مررت بضُرِبَ (والفعل هنا أصبح علمًا ممنوعًا من الصرف).

٦-العلميّة مع ألف الإلحاق المقصورة:

فتمنعه من الصّرف؛ للعلميّة وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث، من جهة أنّ ما هي فيه والحالة هذه - أعني حال كونه علمًا- لا يقبل تاء التأنيث، فلا تقول فيمن اسمه علقى: علقاة، كما لا تقول في حبلى: حبلاة.

فإن كان ما فيه ألف الإلحاق غير علم كـ علقى، وأرطى - قبل التسمية بهما- صرفته؛ لأنّها والحالة هذه لا تشبه ألف التأنيث، وكذا إن كانت ألف الإلحاق ممدودة، كعلباء؛ فإنك تصرف ما هي فيه علمًا كان أو نكـرة.

وهذه الألف مشبّهة بألف التأنيث، نحو: إذا سَمّيت علْقى – اسم بنت -، وأرْطَى – اسم شجرة - ، فتقول: هذا عَلقى، و رأيت علقى، و مررت بعلقى.

٧-العلمية مع العدل: ويكون على ثلاثة أنواع:

أ)- **العلم المعدول إلى (فُعَل) وأصله (فاَعِل)**، نحو : عُمر، زُفر، ثُعل، مُضرَ، هُبل. فتقول: هذا عمرُ، ورأيت عمرَ، ومررت بعمرَ، وعدل إلى (عُمر)، والأصل: عامر، وزافر، وثاعل، فمنعه من الصّرف؛ للعلميّة والعدل.

ب)- **ما كان على وزن (فُعَل) من ألفاظ التّوكيد**، نحو (جُمَع) فتقول: جاء النساءُ جُمَعُ ، ورأيتُ النساءَ جمَعَ، ومررت بالنساءِ جُمَعَ، والأصل: جَمْعاوات، ولكن عدل إلى (جُمعَ)؛ لأنّ مفرده جمعاء، فعدل عن جمعاوات إلى جُمَع، وهو معرّف بالإضافة المقدرة ؛ أي: جُمَعهنّ، فأشبه تعريفه تعريف العلميّة من جهة أنّه معرفة، وليس في اللفظ ما يعرّفه.

ج)- **لفظ (سَحَرَ) إذا أريد به يومٌ بعينه**، فتقول: (جئتك يوم الجمعة سحرَ). فسحر ممنوعٌ من الصّرف؛ للعدل وشبه العلميّة، وذلك أنه معدول عن السّحر؛ لأنه معرفة، والأصل في التعريف أن يكون بأل، فعدل به عن ذلك، وصار تعريفه كتعريف العلميّة؛ من جهة أنه لم يلفظ معه بمعرّف.

أسئلة وتمرين

س١ : عرّف الصرف، وبم يسمى الاسم المنصرف ؟ وما علامته؟ مثّل لما تقول.

س٢ : متى يصرف الاسم الممنوع من الصرف ؟ مثّل لما تذكر.

س٣ : متى يجب منع الاسم من الصرف لعلّة واحدة قامت مقام العلّتين ؟

س٤ : ما ضابط الجمع المتناهي، الموجبة لمنع الاسم من الصرف ؟ وما الحكم لو سمّي به؟

س٥ : ما العلّة في منع صرف كلمة (سراويل)، وهل يجوز صرفه ؟

س٦ : ما شرط منع الاسم من الصرف للوصفيّة وزيادة الألف والنون ؟ مثّل لما تقول.

س٧ : ما شرط منع الاسم من الصرف للوصفيّة ، ووزن الفعل ؟ وما رأيك في وزن (أفعل) إذا عرضت وصفيّته، ولماذا صرف ؟

س٨ : ما سبب منع كلمة (أُخر) من الصرف ؟

س٩ : متى يجب منع الاسم من الصرف للعلميّة والتأنيث ؟ ومتى يجوز فيه المنع والصرف ؟ مثّل لما تذكر.

س١٠: اذكر المواضع التي يمنع فيها الاسم من الصرف للعلميّة أو شبهها مع العدل، مع بيان المعدول عنه في كل منهما.

س١١: ما العلّة في منع كلّ من (أرطى، وعلقى) من الصرف علمين؟ وما علّة منع كلمة (سحر)

❁ باب إعراب الفعل ❁

- الفعل على ثلاثة أنواع:

١- الفعل الماضي: وهو مبنيّ دائمًا، نحو: قامَ.

٢- الفعل الأمر: وهو مبنيّ على الأرجح، نحو: قُم، ولا يدخل هذان النوعان في دراسة إعراب الفعل؛ لأنّهما مبنيّان.

٣- الفعل المضارع: وهو معربٌ إذا لم تتصل به نون التوكيد المباشرة، نحو: (لَيَقُومَنَّ زيدٌ) مبنيّ، أو نون النّسوة، نحو: (الطالبات يَقُمْنَ) مبنيّ، ومن أمثلة المضارع المعرب: (يقُومُ).

✓ **والدراسة مقتصرةٌ على إعراب المضارع، إذ تدخله أنواع الإعراب الثلاثة: الرفع، والنصب، والجزم، فهو يكون مرفوعًا أو منصوبًا أو مجزومًا.**

أولا: الفعل المضارع المرفوع:

يقول ابن مالك:

ارفــعْ مُضـــــارعاً إذا يُجــرّدُ مــن ناصــبٍ وجــازمٍ كـــ"تسعدُ"

أجمع النّحويون على أنّ المضارع إذا تجرّد من الناصب والجازم، وسلم من نونيْ التوكيد المباشرة ونون النسوة؛ فإنّه يكون مرفوعًا، نحو: يقومُ زيدٌ (مرفوعٌ بضمّة ظاهرة)، ويسعى زيدٌ (مرفوع بضمّة مقدّرة)، والطالبان يسعَيان، والطلاب يسعَون، وأنتِ تسعَين (مرفوع بثبوت النون)؛ لأنّ علامات رفع المضارع إمّا ضمة ظاهرة، أو مقدّرة، وإما ثبوت النّون؛ لكونه من الأفعال الخمسة.

- **العامل في رفع الفعل المضارع:**

اختلف النّحاة على أقوال:

١- التجرّد من النّاصب والجازم، وهو الرّاجح.

٢- وقوعه موقع الاسم، فـ"يضرب" في قولك: زيدٌ يضربُ، واقعة موقع "ضارب"، فارتفع لذلك.

٣- أحرف المضارعة، المجموعة في قولك: نأيت، أو نأتي.

ثانياً: الفعل المضارع المنصوب:

- يقول ابن مالك:

وبِـــ"لنِ" انصبْه و"كي" كذا بـــ"أن" لا بعـد عِلـمٍ والّـتي مـن بعـد ظَـنْ
فانصـــبْ بها والرفع صـــحّح واعتقدْ تخفيفهـــا مـــن "أنّ" فهـــو مُطّـــردْ

ينصب الفعل المضارع إذا سبق بأداة نصب، وهي: **(لن، كي، إذَن، أنْ)** وكلّها حروف.

١) **لن**: حرف نصب ونفي واستقبال، نحو: لن أضربَ زيدًا (مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة)، ومثل ذلك: لن يدعوَ.. ولن يرميَ.. ولن يسعى زيدٌ (مضارع منصوب بالفتحة المقدّرة)، والطالبان لن يسعَيا، والطلاب لن يسعَوا (مضارع منصوب بحذف النون).

٢) **كي (المصدريّة)**: النّاصبة للمضارع، وهي: تؤوّل ما بعدها بمصدر، وتدخل عليها اللام لفظًا أو تقديرًا، نحو قولك: جئتُ لكي أتعلَّمَ، و جئتُ كي أتعلَّمَ، وللتّقدير: جئت للتعلّم، وشرط النّصب بها: أن تكون مصدريّة لا تعليليّة بمعنى حرف الجر.

٣) **إذن**: وهي: حرف نصب وجواب وجزاء، وتكون في بداية كلام يكون جوابًا وجزاءً لكلامٍ سابق، نحو: إذن أُكرِمَك، في جواب مَن قالك: سآتيك.

✓ **ويشترط للنصب بها ثلاثة شروط**:

١- **أن يكون الفعل مستقبلاً**، فإن دلّ على الحال؛ أهملت إذن، ورُفع الفعل بعدها وجوبًا نحو: إذن أظنّك صادقًا، في جواب مَن قال لك: أحبُّك.

٢- **أن تكون مصدّرة**، أي: في بداية جملة الجواب، فلو كانت حشوًا؛ لأهملت ورُفع الفعل، نحو: زيدٌ إذن يكرمُك، في جواب مَن قال: آتيك.

٣- **أن لا يفصل بينها وبين منصوبها بغير القسم**، فلو فصل بينهما؛ لرُفع الفعل وجوبًا، نحو: إذن زيدٌ يكرمُك، وأُغتُفر الفصل بالقسم نحو: إذن واللهِ أكرمَك.

✓ **وهناك موضعٌ يجوز فيه نصب المضارع ورفعه**: وذلك إذا كان المتقدّم على جملة (إذن) حرف عطف نحو: وإذن أكرمُك، أو وإذن أكرمَك؛ في جواب مَن قال: أنا آتيك.

- وبهذا يتبيّن أن الفعل المضارع بعد (إذن)؛ قد ينصب وجوبًا، وقد يرفع وجوبًا، وقد يجوز فيه الرّفع والنصب.

٤) **أنْ (المصدرية الناصبة للمضارع)**، وهي: التي تؤوّل مع ما بعدها بمصدر، نحو قولك: أريد أنْ تقومَ.

- **تنبيه**: هذا هو أحد استعمالات (أنْ) في اللغة العربية، وهو المطلوب هنا؛ لأن لها استعمالات مختلفة، فمثلاً قد يرفع الفعل المضارع بعدها وجوبًا ولا ينصب؛ إذا كانت (أنْ) المخفّفة من الثقيلة الواقعة بعد ما يدل على علم ويقين نحو: علمتُ أنْ يقومُ، أي: علمت أنّه يقوم، وقد يرفع جوازًا؛ إذ يجوز النّصب في الفعل

المضارع؛ إذا وقعت بعد ما يدل على الرّجحان والظن نحو: ظننتُ أنْ يقومَ أو يقومُ، إلى غير ذلك من استعمالات (أنْ)، والمهمّ هنا: أنْ المصدرية الناصبة للمضارع، وهو موضع الدراسة والتفصيل.

إظهار أنْ المصدرية وإضمارها:

من أحكام (أنْ) المصدرية ومن خصائصها من بين نواصب المضارع؛ أنّها تعمل ظاهرة ومضمرة، وتفصيل ذلك كما يلي:

أ- **وجوب إضمار (أنْ)**، ويكون ذلك في خمسة مواضع:

١. **إذا وقعت بعد لام الجحود المسبوقة بكونٍ ماضٍ منفي**، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ ﴾، وقوله تعالى: ﴿لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ وَلَا لِيَهۡدِيَهُمۡ سَبِيلًا ﴾، ومثل قولك: ما كان زيدٌ ليفعلَ الشر.

٢. **إذا وقعت بعد (أوْ) المقدّرة بمعنى: (حتى)، أو المقدّرة بمعنى: (إلاّ)**، كقول الشّاعر:

لأستسهلنَّ الصعبَ أو أدركَ المُنى فما انقادت الآمال إلا لصابر

أي: حتى أدركَ المنى.

ومثل قولك: اجتهد أوْ تنجحَ، وكقول الشاعر:

وكنتُ إذا غمزتُ قناة قومٍ كسرت كعوبها أو تستقيما

أي: إلا أنْ تستقيمَ، ومثل قولك: يُعاقَبُ المذنبُ أو تظهرَ براءته.

٣. **إذا وقعت بعد (حتّى)**، ويشترط في الفعل المضارع: أن يدل على الاستقبال لا الحال، نحو: سرتُ حتى أدخلَ البلدَ، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ

ٱللَّهِ ﴾، ولو دلّ على الحال؛ لرفع الفعل نحو: (سرت حتى أدخلُ البلدَ)؛ إذا قلته وأنت داخل.

٤. **إذا وقعت بعد فاء السببية**، بشرط أنْ يتقدّمها نفي محض (خالص من الإثبات) أو طلب محض، مثال النفي، قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمۡ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ ﴾، ومثال الطلب (والطلب يكون أمرًا أو نهيًا أو دعاءً أو استفهامًا أو تحضيضًا أو عرَضًا أو تمنّيًا أو رجاءً). **مثال الأمر**: ذاكر فتنجحَ، ائتني فأكرمَك، **ومثال النهي**: لا تضربْ زيدًا فيضربَك، **ومثال الدعاء**: رب انصرني فلا أخذلَ، **ومثال الاستفهام**: هل تكرم زيداً فيكرمَك؟، **ومثال العرَض**: ألا تنزلُ عندنا فتصيبَ خيرًا، **ومثال التحضيض**: لولا تأتينا فتحدثَنا، **ومثال التمني**: ليت لي مالاً فأتصدقَ به، **ومثال الرجاء**: لعلك تذاكر فتنجحَ.

٥. **إذا وقعت (أنْ) بعد الواو التي بمعنى (مع) الدّالة على المصاحبة المسبوقة بنفي أو طلب محض**، مثل: لا تكن جَلْداً وتظهرَ الجزعَ، ومنه قول الشاعر:

لا تنْــهَ عــن خُلِــقٍ وتــأتيَ مثلــه عارٌ عليــك إذا فعلــت عظــيمُ

أي: مع إتيانك.

جواز إضمار (أنْ) وإظهارها:

ب- يجوز إضمارها وإظهارها في مواضع منها:

١- أن تقع (أنْ) بعد لام الجر، ولم تصحبها (لا) النافية، ولم تسبق بكونٍ ناقص منفي، نحو: جئتُ لأقرأ، ويجوز: جئت لأنْ أقرأ.

٢- **أن تقع (أنْ) بعد الواو العاطفة؛** فيعطف الفعل على الاسم الخالص (كالمصدر) نحو قول الشاعر:

ولُـــبسُ عبـــاءةٍ وتقـــرَّ عيـــنى أحـــبُّ إليّ مـــن لُـــبس الشُّـــفوف

إلى غير ذلك من المواضع.

ثالثاً: الفعل المضارع المجزوم

يجزم الفعل المضارع إذا سبق بأداة جزم، وهذه الأدوات على قسمين:

١- الأدوات التي تجزم فعلاً واحدًا. ٢- الأدوات التي تجزم فعلين.

أولاً: الأدوات التي تجزم فعلاً واحدًا:

أ)- **لام الأمر،** وهي: قد تكون للأمر نحو: ليقم زيدٌ، مضارع مجزوم بالسكون، والطلب يكون من الأعلى للأدنى.

ب)- **لا الناهية،** وهي: تكون للنهي نحو: لا تلعبْ، والطلب يكون من الأعلى للأدنى، وقد تكون للدعاء كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾، وقد تكون للالتماس، نحو: لا تهملْ يا صديقي.

ج)- **لمّا: وهي حرف جزم ونفي وقلب،** نحو: لمّا يقمْ زيدٌ، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡ﴾.

ثانيًا: الأدوات التي تجزم فعلين:

وهي: (إنْ، مَنْ، ما، مهما، أيّ، أيّان، أينما، إذما، حيثما، أنّى، أين) وهي: كلها أسماء إلا (إنْ و إذما) فهما حرفان.

من الأمثلة عليها: إنْ تذاكرْ تنجحْ، مَنْ يذاكرْ ينجحْ، ما تعملْه تلقَ جزاءه، مهما تصنع معروفًا تُثَبْ عليه، أياً تجلسْ أجلسْ، متى تقمْ أقمْ، أيّان تذهبْ أذهبْ، أينما تذهبْ أذهبْ، إذما تقمْ أقمْ، حيثما تذهبْ أذهبْ، أنّى تذاكرْ تنجحْ، أين تنزلْ أنزلْ.

الشّرط والجزاء:

الأدوات السّابقة (أي: التي تجزم فعلين) تقتضي جملتين: الأولى: جملة الشرط ويسمى فعلها (فعل الشرط)، ويجب أن تكون فعلية، الثانية: وهي المتأخرة: جملة الجزاء أو الجواب، وفعلها (جواب الشرط) والأصل فيها أن تكون فعلية كما سبق من أمثلة، وقد تكون إسميّة كقولك: إن يأتِ زيدٌ فهو محسنٌ.

❖ **دخول الفاء على جواب (جزاء الشرط):**

كل جواب لا يصلح أن يكون شرطًا؛ وجب اقترانه بالفاء، كالجملة الاسمية (إن يأت زيدٌ فهو محسن)، والجملة الطلبيّة (إنْ جاء زيدٌ فأكرمْه)، والجملة الفعلية المقرونة بـ قد، كقوله تعالى: ﴿ قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُ ﴾، وقد جمعها بعضهم في قوله:

اســـــميّةٌ طلبيّـــــةٌ وبجامـــــدٍ وبمـــا ولـــن وبقـــد وبـــالتنفيسِ

يعني: إذا كان جواب الشرط من هذه الأشياء فيجب اقترانه بالفاء.

❖ **أحوال جملتي الشرط والجزاء إن كانتا فعليّتين**، على أربعة أحوال:

١- **أن يكون الفعلان مضارعين**، نحو: إن يقمْ زيدٌ يقمْ عمروٌ.

٢- **أن يكون الفعلين ماضيين**، نحو: إنْ قام زيدٌ قام عمروٌ، ويكونان في محل جزم، ومنه قوله تعالى ﴿إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡ ﴾.

٣- **أن يكون الفعل الأول ماضيًا والثاني مضارعًا**، نحو: إنْ قام زيدٌ يقمْ عمروٌ.

٤- **أن يكون الفعل الأول مضارعاً والثاني ماضيًا**، – وهو قليل – نحو: إنْ تذاكرْ نجحت بإذن الله.

❖ **تنبيه:**

يجوز حذف جواب الشرط والاستغناء بالشرط عنه، وذلك عند ما يدل دليل على حذفه، نحو: أنت ظالم إن فعلت، فحذف جواب الشرط لدلالة (أنت ظالم عليه) والتقدير: أنت ظالم إن فعلت فأنت ظالم، وهذا كثير، وأما عكسه وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء فقليل ومنه قوله:

فطلّقْهـــا فلســـتَ لهـــا بكـــفءٍ وإلّا يعـــلُ مفرقَـــكَ الحُســـامُ

أي: وإن لم تطلّقها يعلُ مفرقكَ الحسامُ، وهو السيف.

أسئلة وتمرين

س١ : ما الأدوات التي تنصب الفعل المضارع ؟مثّل لها .

س٢ : متى يرفع الفعل المضارع ؟ و ما العامل في رفعه ؟ فصّل القول في ذلك .

س٣ : ما شروط نصب الفعل المضارع بإذن ؟ ومتى يرفع المضارع بعدها وجوباً ، ومتى يرفع جوازاً ؟ مثّل لذلك.

س٤ : ما الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً ؟ وما الأدوات التي تجزم فعلين ؟ وما الفرق بين (لم ولما).

س٥ : ما الفرق بين الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً وبين التي تجزم فعلين ؟

س٦ : ما أحوال الشرط والجواب إن كانا فعلين ؟

❁ باب العدد ❁

يقول ابن مالك:

ثلا ثةٌ با لتاء قل للعَشَـــــــرَهْ في عـدِّ مـا آحـادُه مـذكَّـره
في الضِّـــدِّ جرِّد وا لمـميِّزَ ا جْرُرِ جمعـاً بـلـفظ ِقلَّـةٍ في الأ كثرِ

تعريفه: هو: اللّفظ الدالُّ على كميّة المعدود.

- **أحكام العدد**

أ- **باعتبار التّذكير والتّأنيث:**

ب- **باعتبار تمييز العدد من حيث النّصب والجر والإفراد والجمع:**

أولاً: العددان (١-٢) ويدخلان في الاعداد المفردة: يطابقان المعدود تذكيرًا وتأنيثًا، فتقول: (جاء واحدٌ، جاء اثنان، هذه واحدة، هاتان اثنتان)، ولا تقول: جاء واحد رجل، جاء اثنان رجلان.

ثانيًا: الأعداد المفردة من (٣ إلى ١٠): يخالف فيها العدد المعدود تذكيرًا وتأنيثًا، تقول في التّذكير: جاء ثلاثة رجال، جاء عشرة رجال، جاء ثلاث نساءٍ، جاء خمسة رجال... **(مخالفة العدد للمعدود).**

✓ فتثبت التّاء في ثلاثة، وأربعة، وما بعدهما، إلى عشرة؛ إن كان المعدود بهما مذكرًا، وتسقط إن كان مؤنثًا، وتضاف إلى جمع، نحو: عندي ثلاثة رجال، وأربع نساء، وهكذا إلى عشرة.

ثالثًا: العدد المركّب: أي: المركب من عددين، وهي من (١١ إلى ١٩)، والحكم فيها أنّها: تبنى على فتح الجزأين إلا الجزء الأول من (١٢)، وذلك على النّحو الآتي:

أ)- **العددان المركبان (١١ و ١٢): يطابقان المعدود تذكيرًا وتأنيثًا،** فتقول في التذكير: جاء أحدَ عشرَ رجلاً، وجاء اثنا عشرَ رجلاً، وفي التأنيث: جاءت إحدى عشْرةَ امرأة، وجاءت اثنتا عشرة امرأة.

ب)- **الأعداد المركبة من (١٣ إلى ١٩): تخالف المعدود تذكيراً وتأنيثاً في الجزء الأول، وتوافقه في الجزء الثاني،** فتقول: جاء ثلاثةَ عشرَ رجلاً، وجاءت ثلاثَ عشْرةَ امرأة، وجاء تسعة عشرَ رجلاً، وجاء تسعَ عشْرةَ امرأة.

- ✓ **حكم المعدود أو التّمييز بعدها: يكون مفردًا منصوبًا،** نحو: جاء خمسة عشر رجلاً؛ فتمييز العدد المركّب كتمييز عشرين، وأخواته؛ يكون مفردًا منصوبًا، نحو: أحد عشر رجلاً، وإحدى عشرة امرأةً.
- ✓ **كيفيّة إعراب الأعداد المركبة من (١١ إلى ١٩)، هي: مبنية على فتح الجزأين،** وتعرب على محلّها، أي: حسب موقعها الإعرابيّ (في محل رفع أو محل نصب أو محل جر)، **ويلحظ في العدد: ١٢ أنّه يعرب جزءه الأول إعراب المثنى رفعًا ونصبًا وجرًا،** تقول: (جاء اثنا عشر رجلاً، رأيت اثني عشر رجلاً، مررت باثني عشر رجلاً).

رابعًا: ألفاظ العقود: وهي: ٢٠، ٣٠، ٤٠، ٥٠، ٦٠، ٧٠، ٨٠، ٩٠.

وتكون بلفظ واحد تذكيرًا وتأنيثًا، ويكون تمييزها (معدودها): مفردًا منصوبًا، نحو: جاء عشرون رجلاً، وجاءت عشرون امرأةً، وجاء تسعون رجلاً، وجاءت تسعون امرأةً.

- ✓ **وهي من الملحق بجمع المذكر السالم، فتعرب مثله رفعًا ونصبًا وجرًا،** تقول: (جاء عشرون رجلاً، رأيت عشرين رجلاً، مررت بعشرين رجلاً).

خامسًا: الأعداد المعطوفة نحو : (٢١ ، ٢٢ ، ٢٣... ٩٩) إلى آخره، والحكم فيها على النّحو الآتي:

أ- **الأعداد ١و٢ : يطابقان المعدود في التّذكير والتّأنيث،** تقول: جاء واحدٌ وعشرون رجلاً، واثنان وعشرون رجلاً، جاءت إحدى وعشرون امرأة، واثنتان وعشرون امرأة.

ب- **الأعداد من ٣ إلى ٩ تخالف المعدود من حيث التّذكير والتّأنيث،** تقول: جاء ثلاثة وعشرون رجلاً، وجاءت ثلاث وعشرون امرأة.

✓ **حكم تمييزها أو معدودها: أن يكون مفردًا منصوبًا مثل ألفاظ العقود.**

سادسًا: العددان مائة وألف (الأعداد المضافة): يكونان بلفظ واحد، ويكون تمييزهما أو معدودهما مفردًا مجرورًا بالإضافة، وتضاف إلى مفرد، نحو: جاء مائةُ رجلٍ، جاء ألفُ رجلٍ، جاءت مائةُ امرأةٍ، جاءت ألف امرأةٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖ ﴾.

والحاصل أنّ العدد المضاف على قسمين:

أحدهما: ما لا يضاف إلّا إلى جمع، وهو: ثلاثة إلى عشرة.

والثاني: ما لا يضاف إلاّ إلى مفرد: وهو مائه، وألف، وتثنيتهما، نحو: مائتا درهم، وألفا درهم، وأما إضافة مائة إلى جمع فقليل.

- **صياغة العدد على وزن فاعل، وأحكامه:**

يجوز صياغة الأعداد: اثنين، وعشرة، وما بينهما على زنة (فاعل)، نحو: ثانٍ، وثالث، ورابع ... إلخ؛ إذ يصاغ من اثنين إلى عشرة اسمٌ موازنٌ لفاعل، **كما يصاغ من (فَعَل)،** نحو: ضارب من ضرَب، فيقال: ثانٍ، وثالث، ورابع، إلى عاشر

بلا تاء في التذكير، وبتاء في التأنيث، فتقول: قرأت الجزءَ الثالثَ من القرآن، وحفظتُ السورةَ التاسعةَ.

✓ **لـ(فاعل) المصوغ من اسم العدد استعمالان:**

أحدهما: أن يفرد، فيقال: ثان، وثانية، وثالث، وثالثة كما سبق.

والثاني: ألّا يفرد، وحينئذ إمّا أن يُستعمل مع ما اشتق منه، وإما أن يستعمل مع ما قبل ما اشتق منه.

ففي الصورة الأولى: يجب إضافة فاعل إلى ما بعده، فتقول في التذكير: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، ورابع أربعة، إلى عاشر عشرة، وتقول في التأنيث: ثانية اثنتين، وثالثة ثلاث، ورابعة أربع، إلى عاشرة عشرٍ، والمعنى: أحد اثنين، وإحدى اثنتين، وأحد عشر، وإحدى عشرة.

وفي الصورة الثانية يجوز وجهان:

أحدهما: إضافة فاعل إلى ما يليه.

والثاني: تنوينه، ونصب ما يليه به؛ كما يفعل باسم الفاعل، نحو: ضاربُ زيدٍ، وضاربٌ زيدًا، فتقول في التذكير: ثالثُ اثنينِ، وثالثٌ اثنينِ، ورابعُ ثلاثةٍ، ورابعٌ ثلاثةً، وهكذا إلى عاشرِ تسعةٍ، وعاشرٍ تسعةً.

وتقول في التأنيث: ثالثةُ اثنتين، وثالثةٌ اثنتين، ورابعةُ ثلاثٍ، ورابعةٌ ثلاثاً، وهكذا إلى عاشرةِ تسعٍ وعاشرةٍ تسعًا، والمعنى: جاعل الاثنين ثلاثة، والثالثة أربعة.

أسئلة وتمرين

س١ : متى يخالف العدد للمعدود ، ومتى يوافقه ؟ مثّل لكلّ.

س٢ : ما حكم تمييز الأعداد من ثلاثة إلى عشرة ؟ والأعداد مائة وألف ؟

س٣ : ما حكم تمييز الأعداد المركبة ؟ وما حكم الجزء الأول من الأعداد المركبة والجزء الثاني من حيث الموافقة والمخالفة للمعدود ؟ مثّل لما تقول .

س٤ : ما الحكم الإعرابي للأعداد المركبة ؟

س٥ : اكتب الأعداد الآتية كتابة عربية ، وضعها في جمل مفيدة مع ذكر تمييزها :

١٥ ، ٩ ، ٤٢ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٠٠ ، ١٠١٣.

س٦ : ما حكم تمييز الأعداد المفردة والمعطوفة ؟ مثّل لما تقول .

س٧ : إلى كم قسم تنقسم أسماء الأعداد ، وما الذي ينصب تمييزه ، وما الذي يجر ؟ وضّح بالمثال .

س٨ : اكتب الأعداد التالية كتابة عربية ، وضعها في جمل مفيدة :

٢٥ ، ٩٠ ، ١٣٤ ، ٤٥٦ ، ١٤٣٨ .

س٩ : لفاعل المصوغ من اسم العدد استعمالان، اذكرهما ؟

تمّ بحمد الله، وتوفيقه...

المراجع:

-الكتاب(الكتب)الرئيسة المطلوبة:

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.

-المراجع الأساسية (التي يجب إتاحتها للطلاب للرجوع إليها):

١-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام.

٢-التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري.

٣-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.

-الكتب والمراجع والدوريات العلمية والتقارير الموصى بها:

١-الكتاب لسيبويه.

-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي.

٣-توضيح المقاصد والمسالك للمرادي.

٤-مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

٥-مجلة الدراسات اللغوية.

-المواد الالكترونية، ومواقع الانترنت:

١- موقع الورّاق.

٢-شبكة الفصيح.

٣-موقع اللغة العربية لغة القران.

٤-ملتقى أهل الحديث.

٥-شبكة ضفاف لعلوم اللغة العربية.

-مواد تعلم أخرى (مثل: البرامج التي تعتمد على الكمبيوتر أو الأقراص المضغوطة أو المعايير المهنية والأنظمة):

١-الجامع الكبير لكتب التراث الإسلامي والعربي.

٢-مكتبة النحو والصرف، من إصدار مركز التراث للبرمجيات.

٣-المكتبة الرقمية السعودية.